COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

مشروع تقنين الزكاة في إقليم كردستان العراق في ضوء مسودة قانون مؤسسة الزكاة لعام ٢٠١٠م: دراسة نقدية مقاصدية

إعداد

بهاء الدين فقى أحمد عزيز

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

سبتمبر ٢٠١٥م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تقنين أحكام الزكاة في إقليم كردستان العراق؛ لأنه يتم دفعها وتوزيعها بطريقة غير منظمة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق مقاصدها المرجوة. وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي؛ لجمع آراء الفقهاء وأدلتهم، في مسائل الزكاة، وتحديد معايير مستنبطة من مقاصد الزكاة، واعتمد على المنهج التحليلي؛ لتحليل مواد مسوّدة قانون مؤسسة الزكاة في كردستان، ونماذج من مشاريع الزكاة في بعض البلدان الإسلامية، واستخدم المنهج النقدي؛ لتقويم المسوّدة وتقديم أرجح الآراء للفقهاء بما يحقق مصلحة الأمة. إن من شأن تقنين الزكاة أن يحقق جملة من الأهداف أهمها جمع حصيلة أكبر من الزكاة، وتوزيعها توزيعًا عادلاً على المستحقين. وأهم النتائج التي توصل البحث إليها جواز تقنين الزكاة، وإقرار الخصائص المقررة في المسوّدة للمؤسسة، مع إظهار خلل المسودة وقصورها في بعض جوانبها الإدارية، والمالية، والقانونية، واللجانية، وتأكيد مسؤولية الحكومة على شؤون الزكاة من حيث جمعها وتوزيعها، ثم حكم ولايتها على الأموال الظاهرة أو الباطنة، وترجيح جواز فرض الضرائب، وعدم جواز استثمار أموال الزكاة. واقترح البحث صورة من مشروع تقنين الزكاة في الإقليم، وقد بيّن الأموال التي تجب فيها الزكاة، وشروطها، ومصارفها، واختار النموذج المختلط لمؤسسة الزكاة من بين النماذج التنظيمية لمناسبته مع واقع الإقليم، وإنشاء الهيكل التنظيمي للمؤسسة من المجلس الأعلى لمؤسسة الزكاة، ومجلس الإدارة العامة، والإدارة العامة، وإدارة شؤون الزكاة، وإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة شؤون المشاريع والعلاقات والإعلام، والقيام بإجراءات التنظيم الفني من أجل حصر المكلفين، وتقديم الإقرار، وتحديد الزكاة، وقبول الاعتراضات، وضمانات التهرب من دفعها.

ABSTRACT

This study aims to codify the *Zakāh* injunctions in the Kurdistan region of Iraq because the payment and distribution of *Zakāh* is conducted in a non-systematic manner, which has resulted in the institution of *Zakāh* not achieving its intended objectives. The study relies on the inductive methodology to collect the opinions and evidences of jurists concerning *Zakāh* issues, to identify standards that are extracted from the objectives of *Zakāh* and to introduce samples of *Zakāh* legislations in some Muslim countries. The study also relies on the analytical methodology in analyzing the articles of the draft legislation of the institution of *Zakāh* in Kurdistan. Furthermore, the study uses the comparative methodology to evaluate the draft legislation and present the most preponderant juristic opinions that achieve the interests of the ummah. Codifying the issue of *Zakāh* will result in achieving several objectives, the most important of which is the collection of a bigger amount of *Zakāh* and its just distribution to those who deserve it. The most important results derived from the study are the permissibility of codifying *Zakāh* injunctions, affirming the characteristics of the *Zakāh* institution stipulated in the draft legislation and shedding light on the shortcomings and deficiencies of the draft legislation in regard to the administrative, financial and legal aspects. Moreover, the study also reaffirms the responsibility of the government in regard to the collection and distribution of *Zakāh*, the injunction concerning its authority over visible forbiddon wealth, the permissibility of imposing taxes and the impermissibility of investing *Zakāh* funds by the imÉm or his deputy. The study suggests a model for the *Zakāh* codification project in the Kurdistan region of Iraq in addition to the types of wealth on which *Zakāh* is due, its conditions and its recipients. The study chooses the mixed model for the *Zakāh* institution among the various regulatory models because of its suitability with the realities of the Kurdish region. The organizational chart of the institution includes the supreme council of the *Zakāh* institution, the council of general management, the department of general management, the department of *Zakāh* affairs, the department of administrative affairs, the department of projects, public relations and media. Finally, the study discusses the technical procedures related to the function of the institution such as the identification of those who should pay *Zakāh*, presenting the required forms, the inspection of *Zakāh*, complaints and grievances.

APPROVAL PAGE

The thesis of Bahalddin Faqe Ahmad Aziz has been approved by the following:

_____
Arif Ali Arif
Supervisor

_____
Muhammad Amanullah
Internal Examiner

_____
Muhammad bin Sa'du al-Jarf
External Examiner

_____
Abdul Majeed Salaheen
External Examiner

_____
Ismaiel Hassanein Ahmed
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Bahalddin Faqe Ahmad Aziz

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٥م محفوظة لـ: بهاء الدين فقى أحمد عزيز

مشروع تقنين الزكاة في إقليم كردستان العراق في ضوء مسودة قانون مؤسسة الزكاة لعام ٢٠١٠ دراسة نقدية مقاصدية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١ يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢ يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣ يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤ سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية بماليزيا بعنوانه مع إعادة إعلامها عند تغيره.

٥ سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: بهاء الدين فقى أحمد عزيز

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى الأبوين الكريمين

إلى زوجتي العزيزة

إلى طلاب العلم والمعرفة

أهدي هذا الجهد

الشكر والتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره تمام الشكر على توفيقه وتسهيله كتابة هذا البحث، وأدعوه جل ثناؤه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعله خالصًا له.

وأتقدم بالشكر الجزيل لفضيلة الأستاذ الدكتور **عارف علي عارف القره داغي** على تفضله بالإشراف على هذا البحث الذي أفادني بملاحظاته العلمية، ونصائحه وإرشاداته الوجيهة، وحسن معاملته، حتى تمَّ إخراجه بهذا الشكل، فجزاه الله تعالى عني كل خير.

والشكر موصول إلى الممتحن الداخلي الأستاذ الدكتور **محمد أمان الله**، وكلا الممتحنين الخارجيين الأستاذ الدكتور **محمد سعدو الجرف**، و الأستاذ الدكتور **عبد المجيد صلاحين** على قراءتهم لرسالتي، وتوجيهها نحو الأفضل.

وأثني بالشكر والامتنان لإدارة الجامعة الإسلامية العالمية، وأعضاء مكتبتها، وعمادة كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، ورئاسة قسم الفقه وأصوله.

كما أتوجه بالشكر إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إقليم كردستان، وإلى كل من زودني بمعلومات ووثائق إدارية من موظفيها.

وشكري الخاص للإخوة الطلبة في الجامعة الإسلامية الذين بذلوا جهدًا كثيرًا في معاونتي. وأخيرًا لا يفوتني أن أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى كل من ساعدني وآزرني بالقول أو العمل لإنجاز هذا البحث، فجزى الله تعالى الجميع عني خير الجزاء.

محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث باللغة الإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة الإقرار ..... ه

إقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١

مشكلة البحث ٢

أسئلة البحث ٢

أهداف البحث ٣

أهمية البحث ٣

حدود البحث ٤

منهج البحث ٤

الدراسات السابقة ٥

هيكل البحث ١٦

الفصل الثاني: مسودة قانون مؤسسة الزكاة لعام ٢٠١٠م خصائصها وأهدافها وتقويمها في ضوء مقاصد الشريعة ١٨

المبحث الأول: مفهوم الزكاة ومشروعيتها ١٩

المطلب الأول: مفهوم الزكاة ١٩
المطلب الثاني: مشروعية الزكاة ٢٠
المبحث الثاني: مفهوم التقنين ومشروعيته..... ٢٢
المطلب الأول: مفهوم التقنين ٢٢
المطلب الثاني: مشروعية التقنين ٢٣
المبحث الثالث: أضواء على مسودة قانون مؤسسة الزكاة..... ٢٨
المطلب الأول: واقع الزكاة في إقليم كردستان العراق ومحاولة تنظيمها .. ٢٨
المطلب الثاني: واقع مسودة قانون مؤسسة الزكاة..... ٣٠
المبحث الرابع: مقاصد الشريعة ومعايير تقويم مسودة قانون مؤسسة الزكاة.. ٣١
المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة لغة واصطلاحا ٣٢
المطلب الثاني: أقسام مقاصد الشريعة ٣٣
المطلب الثالث: معايير تقويم مسودة قانون مؤسسة الزكاة ٣٥
المبحث الخامس: تقويم خصائص مسودة قانون مؤسسة الزكاة..... ٣٨
المطلب الأول: الشخصية القانونية..... ٣٩
المطلب الثاني: الاستقلال المالي والإداري..... ٤٤
المطلب الثالث: حق التملك والتقاضي..... ٥٠
المبحث السادس: تقويم أهداف مسودة قانون مؤسسة الزكاة ٥٦
المطلب الأول: تنظيم أداء الزكاة وفق أحكام الشريعة الإسلامية..... ٥٧
المطلب الثاني: التكافل الاجتماعي والحد من الفقر في الإقليم..... ٥٩
المطلب الثالث: الحد من البطالة وتوفير الفرص للعاطلين عن العمل ٦٢
المطلب الرابع: مهام مؤسسة الزكاة في الإقليم في مسودة القانون..... ٦٥

الفصل الثالث: السلطات الإدارية في مسودة قانون مؤسسة الزكاة وشؤونها المالية والرقابية واللجان العليا وتقويمها في ضوء مقاصد الشريعة ٧٢
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن تنظيم الزكاة..... ٧٢

المبحث الثاني: تقويم السلطات الإدارية في مسودة قانون مؤسسة الزكاة..... ٧٧
المطلب الأول: مفهوم السلطات الإدارية..... ٧٧
المطلب الثاني: الهيئة العامة وممثلوها ومهامها..... ٧٩
المطلب الثاني: مجلس الإدارة العامة وأعضاءه ومهامه ٨٠
المطلب الثالث: الدائرة الإدارية العامة وتوابعها ومهامها ٨٢
المبحث الثالث: تقويم شؤون موارد المؤسسة وصرفها ٨٦
المطلب الأول: موارد المؤسسة ٨٦
المطلب الثاني: نفقات المؤسسة..... ٩٢
المطلب الثالث: وسائل جمع الموارد وتوزيعها ٩٥
المبحث الرابع: تقويم مجلس الرقابة العامة ومهامه..... ٩٦
المطلب الأول: مفهوم مجلس الرقابة العامة وتقويمها ٩٦
المطلب الثاني: مهام مجلس الرقابة العامة..... ٩٧
المبحث الخامس: تقويم اللجان العليا المتخصصة..... ١٠١
المطلب الأول: لجنة الفتوى..... ١٠١
المطلب الثاني: لجنة التوعية والإعلامية ١٠٤
المطلب الثالث: اللجنة القانونية ١٠٦

الفصل الرابع: المشاكل التي تواجه تقنين الزكاة في إقليم كردستان العراق وحلولها في ضوء مقاصد الشريعة ١٠٩
المبحث الأول: فقدان التطبيق الإلزامي للزكاة ١١٠
المطلب الأول: تخلي السلطة عن القيام بمسؤوليتها تجاه الزكاة..... ١١٠
المطلب الثاني: تطبيق نظام الضريبة وإلزام الناس به ١٢١
المبحث الثاني: الفراغ القانوني..... ١٣١
المطلب الأول: ضعف القوانين الإدارية ١٣٢
المطلب الثاني: التدخل في شؤون القضاء..... ١٣٧

المبحث الثالث: نقص الخبراء والكفاءات العلمية ١٤١
المطلب الأول: التأهيل المعرفي ١٤٢
المطلب الثاني: التأهيل المهني ١٤٤
المطلب الثالث: الخطط التدريبية ١٤٦

الفصل الخامس: أضواء على تقنين الزكاة في بعض البلدان الإسلامية..... ١٤٩
المبحث الأول: أضواء على تقنين الزكاة في ماليزيا ١٥٠
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قوانين الزكاة في ماليزيا ١٥١
المطلب الثاني: قوانين تحصيل الزكاة ١٥٤
المطلب الثالث: قوانين توزيع الزكاة..... ١٥٦
المبحث الثاني: أضواء على تقنين الزكاة في الكويت ١٥٧
المطلب الأول: نشأة بيت الزكاة..... ١٥٨
المطلب الثاني: موارد بيت الزكاة..... ١٦٠
المطلب الثالث: مصارف بيت الزكاة ومشارعه..... ١٦١
المطلب الرابع: الهيئة الشرعية لبيت الزكاة..... ١٦٤
المبحث الثالث: أضواء على تقنين الزكاة في السعودية ١٦٦
المطلب الأول: نشأة قانون مصلحة الزكاة والدخل ١٦٦
المطلب الثاني: موارد مصلحة الزكاة والدخل وتحصيلها ١٦٨
المطلب الثالث: الإجراءات التنفيذية للزكاة ١٧٥
المبحث الرابع: أضواء على تقنين الزكاة في السودان..... ١٧٩
المطلب الأول: مراحل التطور التشريعي للزكاة في السودان..... ١٨٠
المطلب الثاني: الخصائص الأساسية لقانون الزكاة السوداني ٢٠٠١م.... ١٨٢
المطلب الثالث: إجراءات تنفيذية للزكاة ١٨٩

الفصل السادس: صورة من مقترح مشروع تقنين الزكاة..... ١٩٤
المبحث الأول: الأموال التي تجب فيها الزكاة ومصارفها ١٩٥
المطلب الأول: شروط الأموال التي تجب فيها الزكاة عموما ١٩٥
المطلب الثاني: الأموال التي تجب فيها الزكاة..... ٢٠١
المطلب الثالث: مصارف الزكاة..... ٢١٧
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي المقترح لمشروع تقنين الزكاة..... ٢٢٨
المطلب الأول: نماذج للهيكل التنظيمي في مؤسسات الزكاة المعاصرة... ٢٢٩
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي المقترح للزكاة من قبل الباحث..... ٢٣٤
المبحث الثالث: التنظيم الفني للزكاة ٢٤١
المطلب الأول: إجراءات حصر المكلفين وتقديم الإقرار ٢٤١
المطلب الثاني: إجراءات فحص وربط الزكاة..... ٢٤٣
المطلب الثالث: إجراءات الاعتراضات وضمانات التهرب من الزكاة ... ٢٤٤

الخاتمة..... ٢٤٧
أولاً: النتائج العامة..... ٢٤٧
ثانيًا: مشروع مقترح لتقنين الزكاة في إقليم كردستان العراق. ٢٥١
ثالثًا: التوصيات ٢٧٠

قائمة المصادر والمراجع..... ٢٧٢

الفصل الأول
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحابته وسلم.

جعل الله تعالى الزكاة فريضة من فرائض الإسلام، وطريقًا إلى مرضاة الرب، ونوعًا من أنواع التعاون بين المسلمين. ومهما امتلك الإنسان من أموال الدنيا فإنه مجاز في حقه، حقيقة في حق الله تعالى. والزكاة وسيلة للغني ليزكي بها نفسه، حيث قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ سورة التوبة: الآية ١٠٣، وقد جعلها الله تعالى واجبًا على الأغنياء، فهي ليست إحسانا من الغني، ولا تسولا من الفقير، بل هي عبادة ربانية تؤدى عن طريق المال، وهي الوسيلة المتينة للتضامن والتراحم بين الأمة المسلمة، فإن الغني الذي يخرج جزءًا من ماله عن طيب نفسه، ويدفعه إلى الفقير الذي ظل يبحث عمن يسانده في معيشته، فإنه يؤدي إلى تطهير نفس الغني من الشح، والفقير من الحسد والبغضاء، ويمد جسور التراحم والتعاطف بينهم.

إذًا لا يجوز ترك هذا الركن العظيم بدون تنظيم من قبل السلطة، وقد شغل اهتمام كثير من البلدان الإسلامية اليوم، وذلك بتقنين قوانين للزكاة، وإنشاء العديد من المؤسسات الزكوية التي تتولى تحصيل الزكاة وتوزيعها، لذا تتوجب على أهل العلم والفقه مسؤولية التوعية الشاملة، بوجوب التطبيق لها من قبل السلطة أولاً ثم الفرد؛ لأجل مكافحة الفقر، والتقليل من مستوى البطالة، وإيجاد سبل لمواجهتها والتي هي من أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات.

وواقع الزكاة في إقليم كردستان العراق من حيث جبايتها، وتوزيعها كسائر المناطق الأخرى في العراق، إذ لا توجد طريقة متبعة يلتزم بها المسلمون لجباية الزكاة وتوزيعها، كما ذكر الناطقون باسم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الإقليم في وسائل الإعلام أن هنالك أموالاً طائلة تدفع باسم الزكاة، ولكن على الرغم من ذلك فإنها لم تحسِّن معيشة الفقراء والمساكين.

مشكلة البحث

إن المسلمين في إقليم كردستان العراق يدفعون زكاتهم إما بأنفسهم أو عن طريق بعض المنظمات الخيرية، وفي ظل هذا الواقع لا تحقق الزكاة جميع مقاصدها المرجوة، إذ تظل عملية جمع الزكاة غير منظمة بحصول كل جهة على مبالغ متفرقة فضلاً عن عدم التنسيق بينها، وكذلك يتم صرفها بطريقة عشوائية لا يستوعب جميع الأصناف المقررة شرعًا، أما في ظل التنظيم القانوني الذي يتوخاه مشروع تقنين الزكاة، فإنه يمكن الوصول إلى حصيلة أكبر، ويمكن تحقيق أغراض الزكاة بكفاءة وفاعلية، وتوزيعها على الأصناف المستحقة توزيعا عادلا. لقد حاولت حكومة إقليم كردستان معالجة هذه المشكلة عن طريق وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إذ قامت بإنشاء مسودة قانون مؤسسة الزكاة لعام ٢٠١٠م وفيها ٥٤ مادة، وتم عرضها على البرلمان الكردستاني، ولكن لا تزال المناقشات جارية حول مدى صلاحيتها، وتكمن مشكلة البحث في بيان أوجه الإيجابيات، ورصد وكشف نواحي القصور والمخالفات فيها، وتقديم الرأي الأرجح من آراء الفقهاء القدامى أو المعاصرين بما يحقق مصلحة الأمة، ثم تقديم مشروع جديد لتقنين الزكاة يتفق ومقاصد الشريعة، ويتناسب مع الواقع الكردي المعاصر بعد دراسة تقنين الزكاة في بعض البلدان الإسلامية.

أسئلة البحث

يتضمن هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما معايير تقويم مسودة قانون زكاة كردستان لعام ٢٠١٠م في ضوء مقاصد الشريعة؟
٢. ما أوجه الإيجابيات، والخلل والقصور في مسودة قانون الزكاة، وعلاجها؟
٣. ما المشاكل التي تواجه مشروع تقنين الزكاة، وما حلولها في ضوء مقاصد الشريعة؟
٤. ما مشاريع تقنين الزكاة في بعض البلدان الإسلامية؟
٥. ما الصورة المقترحة من قبل الباحث لمشروع تقنين الزكاة في إقليم كردستان العراق؟

أهداف البحث

إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان معايير تقويم مسودة قانون زكاة كردستان لعام ٢٠١٠م في ضوء مقاصد الشريعة.
٢. بيان أوجه الإيجابيات، والخلل والقصور في مسودة قانون مؤسسة الزكاة، وعلاجها.
٣. حلول المشاكل التي تواجه مشروع تقنين الزكاة في الإقليم في ضوء مقاصد الشريعة.
٤. بيان مشاريع تقنين الزكاة في بعض البلدان الإسلامية.
٥. تقديم مشروع مقترح لتقنين الزكاة في إقليم كردستان العراق.

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث فيما يلي:

١. خدمة ركن من أركان الإسلام وهو الزكاة، والمساهمة في إنشاء مؤسسة زكوية في إقليم كردستان العراق مدعومة بقوة القانون.

٢. تقويم مسودة قانون زكاة كردستان من حيث بيان نقاط القوة والقصور فيها، وإصلاحها في ضوء مقاصد الشريعة.
٣. المبادرة لتغيير واقع الزكاة في إقليم كردستان العراق المحصور بجهود فردية غير منظمة وغير فعالة، عن طريق مشروع جديد لتقنين أحكام الزكاة.
٤. إعادة النظر في صياغة بعض الأحكام الفقهية المتعلقة بالزكاة بما يلائم واقع الإقليم، وعمومات الشريعة ومقاصدها.

حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة مسودة قانون مؤسسة الزكاة في كردستان لعام ٢٠١٠م، وبيان أوجه الإيجابيات، والخلل والقصور فيها، ودراسة المشاكل التي تواجه تقنين الزكاة من حيث فقدان التطبيق الإلزامي للزكاة، والفراغ القانوني، ونقص الخبراء والمتخصصين في هذا المجال. وتؤخذ بعين الاعتبار رعاية مقاصد الشريعة ومصالح الأمة في ضوء مشاريع قوانين الزكاة لبعض البلدان الإسلامية، ثم يقدم انموذجًا لمشروع تقنين الزكاة.

منهج البحث

يعتمد الباحث لدراسة فقرات هذا البحث على المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي:

١. **المنهج الاستقرائي:** يستخدم الباحث هذا المنهج لجمع وتتبع آراء الفقهاء وأدلتهم في المسائل المتعلقة بالموضوع، وكذلك لجمع المعلومات عن نماذج من مشاريع قوانين الزكاة في بعض البلدان الإسلامية.
٢. **المنهج التحليلي:** ذلك لدراسة وتحليل مواد مسودة قانون مؤسسة الزكاة في كردستان، من حيث خصائصها، وأهدافها، وإدارتها، وشؤونها المالية والرقابية، ولجانها.
٣. **المنهج النقدي:** يستخدم الباحث هذا المنهج لتقويم مسودة قانون مؤسسة الزكاة في ضوء مقاصد الشريعة، وبيان نقاط القوة والقصور فيها، وتقديم الرأي الأرجح من آراء الفقهاء القدامى أو المعاصرين بما يحقق مصلحة الشعب الكردي.

الدراسات السابقة

لم يقف الباحث عند تتبعه، ومراجعته للكتب، والبحوث، والمقالات على دراسة علمية متخصصة لتقويم مسودة قانون مؤسسة الزكاة لعام ٢٠١٠م في إقليم كردستان العراق. ومهما يكن من الأمر، فإن هنالك مصادر ومراجع لها صلة مباشرة، أو غير مباشرة بموضوع البحث ومن أهمها:

كتاب «**مشروع قانون الزكاة**»[١] صاغه وفسر مواده كل من محمد أبي زهرة، وصالح بكير، ومنصور رجب، وطيب النجار، ويتكون المشروع من ثماني مواد، فالمادة الأولى تناولت أداء الزكاة من مزروعات الأرض، وما تحمله الأشجار والنخيل من ثمار، ونصت المادة الثانية عن أدائها من الأوراق النقدية، والحلي أو سندات مالية، أو تأمينات، أو ودائع، سواء كان ذلك لديه، أو لدى الأفراد، أو الشركات، أو المصارف، أو الحكومة، أو صناديق الادِّخار، ونصت المادة الثالثة على أدائها من رؤوس الأموال، والأسهم، وحصص الشركات تجارية كانت أم صناعية، وعروض التجارة، ونصت المادة الرابعة على أدائها مما يستخرج من الأرض في المناجم، والمحاجر وغير ذلك، وكذلك مما يستخرج من البحار، والبحيرات، والأنهر، ونصت المادة الخامسة على أدائها من الدور، والأماكن المعدة للاستغلال، وتعرضت المادة السادسة لطرق تحصيل الزكاة، ونصت المادة السابعة على مصارف الزكاة، وأكدت المادة الثامنة بأن هذا القانون يسري على جميع رعايا الدولة المصرية، وجميع الأموال المقررة به.

إن هذا المشروع لم يستوف جميع الجوانب المتعلقة بموضوع الزكاة، إذ ليس فيه ذكر لزكاة الثروة الحيوانية، وسوف يدرس هذا البحث أوعية الزكاة، ويضيف تلك الجوانب غير المستوفية، ويستفيد الباحث من المواضيع التي تعرض لها المقترح.

ومن المصادر المعاصرة التي استوعبت أهم ما يتعلق بموضوع الزكاة، أحكامًا، ومبادئًا، وأهدافًا، وآثارًا، الكتاب الموسوم بـ«**فقه الزكاة**»[٢] ليوسف القرضاوي، لقد اشتمل الكتاب على تسعة أبواب وخاتمة، إذ يبحث الباب الأول عن وجوب الزكاة،

---

[١] محمد أبو زهرة وغيره، **مشروع قانون الزكاة** (القاهرة: دار الهدى، ١٣٦٨هـ-١٩٤٨م).

[٢] يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة** (بيروت: دار الرسالة، ط٢، ١٩٧٣م).

واشتراك الأديان جميعا في العناية بالفقراء والضعفاء، وزاد الإسلام في العناية بهم منذ عهده المكي، ويتناول الباب الثاني عمَّن تجب عليه الزكاة، وحكم الزكاة في مال الصبي والمجنون، ويتعرض الباب الثالث وعاء الزكاة ومقاديرها، والأموال التي تجب فيها الزكاة من الثروة الحيوانية، والنقدية، والتجارية، والزراعية، والمعدنية، والبحرية، والمنتجات الحيوانية، وحكم الزكاة في إيراد رؤوس الأموال غير التجارية، وكذلك المرتبات والأجور، وإيراد ذوي المهن الحرة، ويتحدث الباب الرابع عن مصارف الزكاة الثمانية التي ذكرها القرآن الكريم، ويتطرق الباب الخامس إلى طريقة أداء الزكاة، وعلاقة الدولة بها، وما يتعلق بأدائها من جواز تعجيلها أو تأخيرها، ونقلها من بلد إلى بلد آخر، ويبين الباب السادس أهداف الزكاة بالنسبة للمعطي والآخذ والجماعة، وأثرها في حل بعض المشكلات الهامة في المجتمع كالبطالة، والتسول، والكوارث، والخصومات، والتشرد، فضلا عن المشكلة الأولى وهي الفقر، ويتناول الباب السابع زكاة الفطر وأحكامها، ويذكر الباب الثامن الحقوق الأخرى الواجبة في المال بعد الزكاة بين المثبتين والنافين وأدلة كل منهما، وتحرير محل النزاع بين الفريقين، وبيان الراجح، ويبين الباب التاسع الفرق بين الزكاة والضريبة، واختلافهما في الماهية. وعلى الرغم من قيمة الكتاب ومعاصرته، فإنه لم يتناول تقنين أحكام الزكاة –مع انتشار هذه الفكرة في العصر الحاضر بشكل واسع– سيضيفه الباحث، ويستفيد منه كمرجع أساسي لمباحث الرسالة كلها.

وهناك كتاب لمحمد عقلة بعنوان «**التطبيقات التاريخية والمعاصرة لفريضة الزكاة**»[٣]، تناول المؤلف أهمية الزكاة، والتطبيق العملي لها فيما يخص المكلفين، كما تناول تنظيم الزكاة في العهد الراشدي، والأموي، والعباسي مع ذكر التطبيقات المعاصرة للزكاة منها: قانون الزكاة في المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية الليبية، والبحرين، ونظام الزكاة في الأردن. فإنه لم يقترح مشروعا جديدًا لأحكام الزكاة، وسيقترحه الباحث، ويستفيد منه عند تقويمه لمسودة قانون مؤسسة الزكاة، ومعالجة المشاكل التي تواجه نظام الزكاة في إقليم كردستان.

---

[٣] محمد عقلة، **التطبيقات التاريخية والمعاصرة لفريضة الزكاة** (عمان: دار الضياء للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م).

وهناك بحث موسوم بـ«**دراسة مقارنة لقوانين الزكاة في الدول الإسلامية**»[٤] لمصطفى دسوقي كسبه، تعرض البحث لتطبيقات الزكاة المعاصرة، مع التركيز على أهم الجوانب الفقهية، والقانونية، والإدارية، واحتوى على خمسة مباحث، تناول المبحث الأول قوانين الزكاة في الدول الإسلامية كمؤسسات حكومية، كقانون الزكاة في المملكة العربية السعودية، وليبيا، والسودان، واليمن، وبين أهم الفوارق القانونية بين تلك الدول، وتطرق المبحث الثاني إلى قوانين الزكاة في البلدان الإسلامية كمؤسسات مستقلة، كقانون الزكاة في الكويت، والبحرين، وذكر المبحث الثالث مشروعات قوانين الزكاة في مصر، وتناول المبحث الرابع الأسس التي يمكن أن يقوم عليها تشريع الزكاة، وبين المبحث الخامس إنشاء وتنظيم إدارة الزكاة في قوانين بعض الدول الإسلامية. وعلى الرغم من أهمية الموضوع، فإنه لم يتطرق إلى الأموال التي تجب فيها الزكاة، سوف يدرسها الباحث ومتعلقاتها، ويستفيد من قوانين الزكاة المذكورة لمعالجة المشاكل التي تواجه نظام الزكاة في إقليم كردستان العراق.

ومن الكتب المعاصرة المتعلقة بموضوع الزكاة وتطبيقها في البلدان الإسلامية، كتاب «**الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه**»[٥]، يحتوي على وقائع المؤتمر الثالث للزكاة للمعهد الإسلامي والبحوث والتدريب، الذي قام بتحريرها بوعلام جلالي ومحمد العلمي، وقد تكونت وقائع هذا المؤتمر من ثلاثة أقسام، حيث تطرق القسم الأول إلى مقارنة نظم الزكاة في بعض البلدان الإسلامية، ونماذج لإلزامية دفعها إلى السلطة.

والبحوث التي تناولت هذا الجانب من وقائع المؤتمر منها: "دراسة مقارنة لنظم الزكاة الجوانب العامة والإدارية والتنظيمية" للباحث فؤاد عبدالله العمر، ركز البحث في التنظيمات، والتعليمات الإدارية الخاصة بفرض الزكاة في المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية باكستان الإسلامية، ودولة البحرين، وجمهورية

---

[٤] مصطفى دسوقي كسبه، "دراسة مقارنة لقوانين الزكاة في الدول الإسلامية"، من أبحاث مؤتمر **التطبيق المعاصر للزكاة** الذي نظمته جامعة الأزهر في تاريخ ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٨٨م.

[٥] بوعلام بن جلالي وغيره، "الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه"، **وقائع المؤتمر الثالث للزكاة** نظمه البنك الإسلامي للتنمية في كوالالمبور بماليزيا في الفترة من ١٢-١٥ شوال ١٤١٠هـ الموافق ٧-١٠ مايو ١٩٩٠م.

بنغلاديش، ودولة الكويت، والجماهيرية العربية الليبية، ومملكة ماليزيا، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية اليمنية، وبين أن النظام المالي الإسلامي يقوم على أساس قاعدة التخصيص في الإيرادات العامة، ويُقسَّم بيت المال تبعا لذلك إلى: بيت مال الزكاة، والخمس، والفئ، والموارد الأخرى، ثم ذكر مؤسسات الزكاة التي تجمع الزكاة بقوة القانون، والمؤسسات التي تجمعها طواعية، ثم تطرق إلى هياكلها التنظيمية.

وكذلك بحث "دراسة مقارنة لنظم الزكاة: الضوابط الشرعية والإدارية والمالية" لمحمد أكرم خان، اختار البحث دولة الباكستان، والكويت لدراسة نظم الزكاة فيهما، وقد قام بمقارنة نظم الزكاة بين الدولتين من حيث الهيكل القانوني، والإداري، والمالي.

ومن الأوراق المقدمة في المؤتمر ضمن هذا القسم "دراسة مقارنة لنظم الزكاة: الأموال الزكوية" لأحمد علي عبدالله، تناولت هذه الأوراق الأموال الزكوية وما هو مطبق في السودان، والمملكة العربية السعودية، وكذلك ركزت في الأموال الظاهرة والباطنة.

وقد حمل القسم الثاني عنوان الإطار المؤسسي لتحصيل الزكاة وتوزيعها في بعض البلدان الإسلامية، ومن أبحاث هذا القسم "النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في البلدان والمجتمعات الإسلامية" لمنذر قحف، تكوَّن البحث من ثلاثة أقسام، القسم الأول في النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في حالة عدم وجود إلزام قانوني، والقسم الثاني والثالث في النماذج المؤسسية لكل من تحصيل الزكاة وتوزيعها في حالة الإلزام القانوني.

وكذلك بحث ضمن هذا القسم "العلاقة بين التحصيل الرسمي للزكاة وأداء الزكاة للجمعيات الخيرية" لفيض محمد، هذا البحث تعدُّ إجابة عن سؤال وهو: كيف وإلى أي حد يمكن أن يؤثر تحصيل الزكاة من قبل الدولة، أو الجهات الرسمية على دخول الهيئات والجمعيات الخيرية؟

والبحث الأخير من هذا القسم "دراسة لأنشطة الهيئات الزكوية التي لا تقوم على مبدأ الإلزام القانوني للزكاة: حالة بيت الزكاة الكويتي" لعبدالقادر ضاحي العجيل، تطرق البحث إلى بيت الزكاة الكويتي من بين الهيئات الزكوية التي لا تقوم على مبدأ الإلزام القانوني، حيث ذكر الجوانب الأساسية منه، ومراحل تطبيقها.

ومن بحوث القسم الثالث التي عرضت تجارب واقعية في جمع الزكاة وتوزيعها في بعض البلدان الإسلامية منها: "تطبيقات عملية في جمع الزكاة: حالة تطبيقية في السودان" لمحمد إبراهيم محمد، تطرق هذا البحث إلى تاريخ التطبيق الرسمي للزكاة في السودان، وخصائص ديوان الزكاة من ناحية صلاحياته وتكوينه الإداري والمالي.

وكذلك بحث آخر بعنوان "الرقابة الشرعية والمالية والإدارية لنظام الزكاة المعاصر في السودان" لأحمد علي محمد الساعوري. مهَّد البحث بلمحة تاريخية عن نظام الزكاة في السودان، ثم تعرض لأهم مبادئ الرقابة. وكذلك بحث لعابدين أحمد سلامة موسوم بـ"التطبيق التطوعي والإلزامي للزكاة: دراسة عن السودان (١٤٠٠-١٤١٠هـ)"، ذكر المؤلف بيان مفهوم التطبيق التطوعي، وهو إنشاء مؤسسة رسمية للزكاة لا تلزم الناس بدفع الزكاة، وكان صندوق الزكاة الإلزامي في السودان هو الجهد الرسمي الأول منذ عهد المهدية.

ومن البحوث المهمة ضمن هذا القسم "دراسة عن حالة تحصيل الزكاة في باكستان" لبرويز أحمد بت. تعرض البحث إلى مؤسسة الزكاة في باكستان من الناحية القانونية، والتنظيمية، وتحصيل الزكاة. وكذلك بحث آخر من هذا القسم "إدارة الزكاة في ماليزيا" لعبدالله إبراهيم. ذكر الباحث قوانين الجباية المعمول بها في ماليزيا، ومدى تطابقها مع الشريعة الإسلامية، وأول ما يتبادر في هذه القوانين إجبارية أداء الزكاة، ووجوب العقوبة لكل ممتنع أو مخالف، وغيرها من القوانين المتعلقة بشؤون الزكاة.

لقد اقتضت طبيعة موضوع الزكاة، وترابط أجزائها، وسعة مسائلها جعل الكتاب كبيرًا، ولكن ليس فيه بحث يتناول فكرة تقنين أحكام الزكاة مع أن جميع المؤسسات الزكوية الإلزامية المدعومة بقوة القانون مبنية على هذا الأساس، وكذلك فيه جوانب تحتاج إلى تفصيل أكثر من ناحية دراسة قوانين الزكاة للهيئات الزكوية المذكورة في الكتاب. سوف يدرس الباحث تقنين أحكام الزكاة، ويفصل في تلك المحاور التي تحتاج إلى تفصيل أكثر، ويستفيد منه عند تقريره لفقرات رسالته خاصة في دراسته لمسودة قانون مؤسسة الزكاة.

وهناك بحث لعمر سليمان الأشقر بعنوان «**إدارة والي مال الزكاة أو مصرف العاملين عليها**»[٦]، تناول الباحث الأعمال التي تدخل في اختصاص العاملين على الزكاة، وذكر اختلاف الفقهاء في دخول بعض الأعمال في اختصاصهم، أو عدم دخولها، وتطرق أيضًا إلى الكفاءات العاملة في إدارة الزكاة، ثم تحدث عن الأحوال التي يجوز فيها لأصحاب الأموال توزيع أموالهم بأنفسهم، وتوسع في بيان حكم الأموال الباطنة، والحكمة من وراء ترك الشريعة الإسلامية توزيع أموال الزكاة الباطنة إلى أصحابها، وركز في الاستقصاء لكل الصفات والشروط التي نص الفقهاء على اشتراطها في العاملين على الزكاة، كما تطرق لأجرة العاملين على الزكاة، وكذلك الأحوال التي يسقط فيها سهم العاملين عليها، وذكر الآداب التي يجب على والي الزكاة والعاملين في إدارته التحلي والاتصاف بها. ولم يتطرق البحث إلى الهياكل التنظيمية، سوف يدرس الباحث بعض الهياكل التنظيمية، وتحدد سلطات الإدارة، ونشاط العاملين فيها، ويستفيد منه فيما يتعلق بالعاملين من حيث الأعمال التي تدخل في اختصاصاتهم في شؤون الزكاة، وكل الصفات والشروط التي نص الفقهاء على اشتراطها، وما يجب على والي الزكاة والعاملين في إدارته من التحلي بالآداب الحسنة والاتصاف بها.

ومن الأبحاث المعاصرة المتعلقة بأموال الزكاة بعنوان «**الإلزام بالزكاة في الظاهر والباطن من الأموال ومشمولات كل منهما في العصر الحديث**»[٧] لمحمد سليمان الأشقر، يتكون من فصلين، إذ تعرض في الفصل الأول لحكم الإلزام بدفع زكاة الأموال الظاهرة والباطنة إلى السلطة، وخلص إلى أنه يجب على السلطة العادلة جمع الزكاة من الأموال الظاهرة، أما الأموال الباطنة فليس لها ولاية على أخذ زكاتها بالإكراه، بل لمالكها دفع زكاتها إلى المستحقين مباشرة، أو بالواسطة، وتناول في الفصل الثاني تولي السلطة أخذ الزكاة من الأموال العصرية منها: أرصدة الحسابات، وأموال الشركات المساهمة العامة، والسندات الحكومية، وعروض التجارة التي تدخل إلى البلاد من المعابر، والحيوان الذي

---

[٦] محمد سليمان الأشقر وآخرون، **أبحاث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة** (عمان: دار النفائس، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

[٧] المصدر نفسه.

تربى ضمن مشاريع إنتاجية. ولم يذكر البحث مؤسسات الزكاة القائمة على جمع الزكاة بقوة القانون تلزم الناس بدفع الزكاة. سيضيف الباحث دراسة بعض مؤسسات الزكاة، ويستفيد منه في دراسته للشؤون المالية في مسودة قانون مؤسسة الزكاة.

ومن أبحاث محمد عثمان شبير بحث بعنوان «**مبدأ التملك ومدى اعتباره في صرف الزكاة**»[٨]، يتضمن البحث ثلاثة مباحث، تناول في المبحث الأول حقيقة مبدأ التمليك في صرف الزكاة، ثم تعرض في المبحث الثاني إلى مدى اعتبار التمليك في صرف الزكاة، وذكر في المبحث الثالث التطبيقات المعاصرة على مبدأ التمليك في صرف الزكاة، وخلص البحث إلى أنّ الأصل في توزيع الزكاة تُملّك المستحقين تمليكا فرديا، وكذلك جواز صرفها في إنشاء مؤسسات تحقق المقصد الأساس لكل مصرف من المصارف، كإنشاء مؤسسات لسد حاجة الفقراء والمساكين من السكن، أو الطعام والشراب، أو التعليم، أو العلاج، أو غير ذلك، ولكن ضمن ضوابط تجب مراعاتها في صرفها بهذه الكيفية. تعرض البحث لمبدأ التمليك في الفقه الإسلامي، ولم يوضح الجانب القانوني من هذا المبدأ، وسيتناول الباحث هذا المبدأ من الجانب القانوني، ويستفيد منه عند دراسته لمسودة قانون مؤسسة الزكاة.

ومن الرسائل الجامعية المتعلقة بشؤون مؤسسة بيت المال التابع لمجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالالمبور لعبدالباري أوانج بعنوان «**أموال الزكاة بين الاستثمار وعدمه دراسة تحليلية لبيت المال التابع لمجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالالمبور من سنة ١٩٩١م-١٩٩٦م**»[٩]، ألقت الرسالة الضوء على بيت المال التابع لمجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالالمبور نشأة، وتاريخا، وأداء، وتكوينا، ثم تعرض إلى مدى فعالية السبل والوسائل التي يستخدمها بيت المال في توزيع الزكاة على الأصناف الثمانية، وكذلك تناولت أمكانية استثمار الفائض من أموال الزكاة بعد توزيعها على مصارف الزكاة، وتوصلت إلى جواز استثمار الفائض منها في المجالات

---

[٨] المصدر السابق.

[٩] عبدالباري أوانج، **أموال الزكاة بين الاستثمار وعدمه** (رسالة ماجستير في الفقه وأصوله، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ١٩٩٩م).